الأمناء تكشف بالوثائق والأرقام التلاعب الحاصل بمزادات مركزي عدن وتبعاتها والأطراف المتورطة..

كارثة المزادات

• لماذا رفع المعبقي قيمة المزادات الأسبوعية إلى (50 مليون) دولار؟

• ما وراء استمرار انهيار قيمة الريال؟

• أكثر من (48) مزادًا خلال (12) شهرًا لمركزي عدن في 2022.. ما نتائجها؟

رقم المزاد	عدد المزادات	المبلغ المعروض للبيع	الاجمالي
1 – 6	6	15 مليون دولار	90 مليون دولار
7 - 20	14	20 مليون دولار	280 مليون دولار
21 - 49	29	30 مليون دولار	870 مليون دولار
1 - 49	49	-	1,240 مليار دولار

رقم المزاد	عدد المزادات	اجمالي المبالغ المعروضة	اجمالي المزادات المباعة
1 – 6	6	90 مليون دولار	87,113,000
7 - 20	14	280 مليون دولار	190,470,000
21 - 49	29	870 مليون دولار	590,207,000

CENTRAL BANK OF YEMEN
Head Office - Aden
البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي - عدن
إعلان مزاد رقم (11 / 2022) لبيع حوالة أجنبية
إعلان مزاد رقم (10 / 2022) لبيع حوالة أجنبية
إعلان مزاد رقم (9 / 2022) لبيع حوالة أجنبية

الأمناء تقرير خاص:

لا شك أن كارثة المزادات التي يتبعها البنك المركزي بالعاصمة الجنوبية عدن سببٌ رئيسٌ في تدهور العملة المحلية، والأزمات التي تتبع ذلك التدهور.

"الأمناء" تكشف بالوثائق والأرقام التلاعب الحاصل بالمزادات، وكوارثها، والأطراف المتورطة.

تساؤلات...

ونضع عدة تساؤلات وردت في تقرير استقصائي سنقوم بالإجابة عنها، منها: ما هدف محافظ البنك المركزي (المعبقي) برفع قيمة المزادات الأسبوعية إلى 50 مليون دولار مع استمرار انهيار قيمة الريال مقابل العملات الأجنبية؟ حيث نفذ البنك أكثر من 48 مزادا خلال 12 شهرا خلال العام الجاري بإجمالي (867,790,000 دولار أمريكي) ومتوسط صرف (1,119.29) بإجمالي قيمة بالريال اليمني (971,304,951,000). وما التوجهات والأهداف الحقيقية التي يسعى البنك لتحقيقها من مزاداته الأسبوعية السابقة والحالية؟ ولماذا قام البنك برفع قيمة المزادات الأسبوعية إلى 50 مليون دولار، رغم استمرار فارق سعر الصرف بين محافظات الجنوب المحررة وسعر صرف محافظات الشمال الخاضعة لسيطرة الحوثي والذي بلغ أعلى مستوياته خلال الأيام الماضية وبلغ فارق 640 ريال للدولار الواحد؟ وما آلية بيع المزادات من خلال بيع النقد الأجنبي لصالح البنوك المحلية؟ وهل كميات النقد الأجنبي المباعة لصالح التجار المستوردين للسلع الأساسية؟ وما نظرة المحللين الاقتصاديين تجاه سياسة البنك الحالية في ظل محدودية تأثير المزادات على أسعار الصرف في محافظات الجنوب؟ وما حقيقة أن مزادات البنك لم تؤثر على المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، بل العكس يرى الباحثون الاقتصاديون بأن هناك زيادة ضخمة ومهولة بين ما كانت عليه أسعار السلع والخدمات خلال السنة الماضية مقارنة بالسنة الحالية والتي تضاعفت فيها أسعار المواد الغذائية لتصل لزيادة سعرية تفوق 3 مرات أسعارها السابقة؟ وما خيارات البنك القادمة في ظل توقف إيرادات مبيعات النفط والتي تقول جهات بوزارة المالية واقتصاديين بأن قيمة تلك المزادات هي من عائدات بيع النفط الخام؟ وما حقيقة ذلك؟

تلاعبات

وخلال الأشهر الماضية من 2022م، عرض البنك المركزي بعدن مزادات بيع الدولار، وفقاً لإعلاناته الأسبوعية كميات من النقد الأجنبي كما هي مبينة بالجدول رقم (1)، بالمقابل قام البنك ببيع كميات من تلك المبالغ المعروضة من الدولار خلال الفترة ذاتها كما هي مبينة بالجدول رقم (2).

واتهم باحثون اقتصاديون ومهتمون بسعر الصرف البنك بالتلاعب بآلية بيع المزادات من خلال عدة نقاط مهمة:

تهرب البنك من الإفصاح عن نتائج المزادات بشكل تفصيلي، من خلال امتناعه على عرض نتائج المزادات وتوضيح حصة كل بنك محلي شارك بشراء الدولار.

قيام البنك بعديد المزادات واستبعاد عدد من البنوك المحلية دون أي مبررات حقيقية تذكر، واحتكار المزادات على آخرين.

تكرار البنك اعتماد أدنى سعر عطاء مقدم، سعراً لقبول المزادات، حيث اعتبر الباحثون الاقتصاديون بأن ذلك أدى خسائر فروق سعر صرف بين سعر صرف السوق بتاريخ بيع المزاد وبين أعلى سعر عطاء دون معرفة الأسباب والمبررات العلمية لإقراره بيع معظم تلك المزادات بأدنى سعر عطاء.

في حين كان الاتهام الأكثر خطورة، هو أن بعض المحللين الاقتصاديين اتهم البنك بعدم سحب كل كميات قيمة المزادات بطريقة نقدية من خلال توريدها إلى خزائن البنك، وأن جزءًا من تلك الأموال النقدية قد تم تسييلها، أضف لالتزامات بنوك محلية مراكزها الرئيسية بصنعاء مقابل مستحقات البنوك التي استهلكها الحوثيون خلال السنوات الماضية لصالح مجهودهم الحربي، خاصة بعد قيام جماعة الحوثي بالاستيلاء على أموال عدد من البنوك الحكومية كما هو الحال ببنك التسليف التعاوني الزراعي (كاك بنك) إضافة إلى بنك الإنشاء والتعمير واللذان تعودان ملكيتهما للحكومة اليمنية بنسبة 100%.

وقام فريق التحقيق المتخصص بعمليات تحري المصداقية والتواصل مع عدد من الجهات ذات العلاقة بالمزادات على مستوى البنوك الداخلة نيابة عن التجار وشركات الصرافة بشراء الدولار، أو جهات ذات العلاقة بالبنك المركزي واستلام النقدية الواردة إلى خزائنه، أو بعض الجهات الحكومية، حيث كانت إفاداتهم فيما يتعلق بالنقاط السابقة.

وأفاد عديد المشاركين فيما يخص النقطة (1) بعمليات شراء النقد الأجنبي من خلال مزادات البنك المركزي، خاصة العمليات المنفذة خلال 2022م، بأنهم بحالة استغراب واندهاش من قيام بعض البنوك المحلية بالمشاركة بعمليات شراء الدولار من مزادات البنك وبمبالغ مهولة رغم الوضع النقدي لمراكزها المالية، حيث أفادوا بالقول: "هناك عددٌ من البنوك المحلية التي تكاد تكون في حالة إفلاس غير معلنه منذ فترة من الزمن، وغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه أموال عملائها منذ 2015م، حيث لم تستطع تلك البنوك سداد فوائد أو مستحقات ودائع عملائها سواء بالعملة الأجنبية أو الريال منذ فترة تزيد عن 7 سنوات بسبب الظروف المالية التي تمر بها تلك البنوك وخاصة بعد قيام البنك المركزي بصنعاء وسلطة الانقلابيين الحوثيين بنهب مستحقاتهم من أذون الخزانة أو السندات الحكومية وغيرها والتي تجاوزت قيمتها الاسمية (1.174.5) ترليون ريال وذلك حتى نهاية 2015م.

وفيما يخص النقطة (2) أفادوا بأن هناك سياسة تمييز يمارس البنك المركزي منذ اليوم الأول لفتح عمليات بيع النقد الأجنبي عبر مزاداته، حيث أفادت تلك الجهات بقولها: "رغم أن عمليات التقديم لشراء الدولار تتم من خلال المنصة الإلكترونية (Refinitiv) وبطريقة سرية، كان ينبغي أن يتم تنفيذ عمليات قبول عروض شراء الدولار وكذا بالنسبة لسعر العطاءات المقدمة من قبل البنوك المحلية بناءً على الآلية المتبعة في كل بنوك العالم، إلا أن الذي تم خلال تلك الفترة هي قيام جهات داخل البنك المركزي بتدخلها في نتائج قبول العطاءات وأسعارها، حيث تم استثناء عديد العطاءات المقدمة دون تبرير مقنع بأسباب رفضها، خصوصا أن أحد المسؤولين بالبنك رغم عدم علاقته بأعمال المزاد يتدخل بطريقة مباشرة بالتأثير على نتاج المزادات في كل مرة، الأمر الذي جعل إدارة المنصة الإلكترونية (Refinitiv) تقدم احتجاجا رسميا إلى البنك المركزي بعدن بسبب تدخلات تلك الجهات وتأثيرها على نتائج المزادات طيلة الفترة الماضية رغم عدم علاقتها لا من قريب ولا من بعيد بعمليات بيع النقد الأجنبي، الأمر الذي لا يلبي في حقيقته شروط المنصة الإلكترونية والتي تهدف إلى تطبيق مبدأ المنافسة العادلة بين مختلف العملاء المتقدمين للمزاد.

وبخصوص النقطة (3)، يرى آخرون بأن كلا النقطتين السابقتين ساهمت بممارسة البنك وإدارته تباين واضح وصريح من خلال استبعاد عدد من البنوك المحلية المتقدمة لطلب شراء النقد الأجنبي عبر مزادات البنك، بالتوازي يقوم البنك المركزي بطريقة مثيرة للدهشة تخالف آلية المزادات التي تشترطها المنصة إقرار أدنى سعر عطاء مقدم بعد استبعاد المنافسين من البنوك التجارية والإسلامية لتسهيل احتكار شراء النقد الأجنبي لصالح عدد محدود جداً لا يزيد عن أربعة بنوك وقبوله لعطاءاتهم المقدمة بأدنى سعر تقدمت به تلك البنوك، الأمر الذي ساهم بطريقة مباشرة بعمليات المضاربة وعدم استقرار وثبات سعر الصرف وحالة التذبذب التي لوحظت خلال الأشهر الماضية، حيث تتجه تلك البنوك المحلية لممارسة أعمال مضاربة ممنهجة عند بيعها لكميات النقد الأجنبي المشتراة في مزاد سابق سعياً منها إلى تسجيل فروق عملة بين فترة وأخرى من خلال تنسيق عملياتها مع عدد من شركات الصرافة والتي تمول قيام البنوك المحلية شراء النقد الأجنبي عبر مزادات البنك ومن ثم تتعمد رفع سعر الصرف بالأسبوع الذي يلي شراء كميات النقد الأجنبي من المزادات ومن ثم إعادة بيعها لصالح عدد من التجار والمستوردين المحليين، في ظل حالة التساهل من قبل الجهات المختصة بمركزي عدن.

أما النقطة (4)، فقد قام الفريق المعني بهذا التقرير بالتواصل وبطريقة سرية مع عدد من الأشخاص والمختصين باستلام توريدات البنوك المحلية المستفيدة من مزادات البنك خلال الفترة الماضية، حيث أكدوا وجود عدد من التجاوزات الكارثية إن صح التعبير في توريدات البنوك ليس جميع البنوك ولكن عدداً من البنوك والتي لها صلة نفوذ قوية بالبنك المركزي، حيث أفادوا "منذ اليوم الأول للمزادات ظلت توريدات البنوك المحلية التي رست عليها مزادات البنك خلال الأشهر الأولى لا تتعدى 50% من إجمالي قيمة المزادات، ومن ثم ارتفعت خلال شهر واحد إلى 70%، وبعدها تراجعت تلك التوريدات النقدية لتصل بإيامها الأخيرة إلى 27% من إجمالي قيمة المزاد الذي رست عليه البنوك.

وأضافوا: "ما تم توريده فعلاً خلال الفترة الماضية لا يزيد عن 20% من القيمة الواجب أن تكون محجوزة بخزائن البنك المركزي والتي استنزف البنك خلالها ما قيمته (867,790,000 دولار، وبما قيمته (971.3) مليار ريال.

كارثة المزادات

وحصلت "الأمناء" على بعض عمليات التلاعب بمزادات البنك خلال الفترة الماضية نستعرض منها المزاد رقم (9)، والذي كان تاريخ الاعلان عنه 2022/3/1م، فيما تاريخ التغطية واعلان النتائج 2 / 3 /2022م، وكان المبلغ المعروض للبيع بالمزاد (20) مليون دولار، ومبالغ العطاءات المقدمة (20,809,000) دولار، أما المبلغ المقبول تغطيته وبيعه في المزاد فكان (9,227,000) دولار، وكان عطاء أدنى سعر مقدم (1177) ريال، وأعلى سعر عطاء مقدم (1231) ريال، وسعر بيع المزاد (1177) ريال.

حيث قام البنك برفض كل عروض البنوك المحلية المقدمة وتم قبول عرضين فقط من قبل كاك بنك وهو (5) مليون دولار بسعر المزاد (1177) ريال، وعرض كاك الإسلامي وهو (3) مليون دولار، بسعر المزاد (1177) ريال.. حيث لم يتم توريد أي مبلغ من تلك المبالغ التي كان يجب توريدها قبل تاريخ إعلان المزاد رقم (10)، واعلن البنك عن المزاد التالي رقم (10) دون استلام مبالغ التوريدات.

مخالفات

ومن اهم المخالفات المرتكبة في مزادات البنك، تحديد أدنى سعر عطاء بعديد مزادات البنك المقدمة عبر منصة (Refinitiv) الالكترونية، مقابل وجود عروض بأعلى من باقي العطاءات يعكس حقيقة بأن البنك وادارته غير مهتمين بسحب أكبر قدر من العرض النقدي المكدس بالسوق رغم تصريحاته بأن الهدف الاساسي للمزادات سحب السيولة، فمعظم المزادات التي عرضها البنك وعددها (49) مزاد خلال 2022م، كان البنك يحدد أدنى سعر عطاء مقدم بالمزادات التي يكون لكلاً من كاك بنك، ووكاك الاسلامي حصة الأسد منها، في حين باقي المزادات التي لم يشارك فيها البنكين يقوم البنك بتحديد سعر قبول المزاد بأعلى من السوق، وتكررت هذه الظاهرة خلال الفترة الماضية.

ومن المخالفات قيام البنك من خلال عدد من المزادات بقبول حجز كميات من مبيعات مزاد رقم (9) وبمبلغ (9,227,000) دولار والذي اعلن نتائجه في 1 / 3 /2022م عند سعر 1177 ريال، في حين قام البنك بمنح الكمية المباعة للمزاد رقم (9) من اجمالي قيمة المزادات بالمزاد رقم (10) والذي باع البنك فيه كامل الكمية المعروضة من النقد الاجنبي بمبلغ 20 مليون دولار، حيث يهدف ذلك لتسهيل عمليات المضاربة التي ينفذها (كاك بنك، وكاك الإسلامي) بالسوق، الى جانب قبول البنك بتداخل توريد مزادين فأكثر خاصة خلال 2022م، خلق نوع أخر من التلاعب الذي تحدث عنه بعض المهتمين عن امكانية قيام بعض البنوك بعدم توريد بعض المزادات السابقة المتأخرة والاكتفاء بتوريد نقدية المزاد.

انهيار سعر الصرف

وقال أحد الاقتصاديين: "استمرار تأرجح سعر الصرف وعدم استقراراه والتوقع بارتفاعه خلال العام القادم في حالة عدم قدرة البنك على الاستمرار بمزادات بيع النقد الاجنبي رغم حجم التلاعب فيها سيؤدي الى انهيار سعر الصرف والذي يتوقع تجاوزه حدود 2000 ريال، حيث أن استمرار فروق العملة بين المحافظات المحررة والمحافظات غير المحررة سبباً اخر لوجود مخالفات جسيمة وتجاوزات حقيقية بعمليات توريدات البنوك من شراء النقد الاجنبي عبر المزادات"، مؤكدا: "المفاجئة التي اعلن عنها البنك بتوجهاته برفع قيمة مزاده رقم (50) والذي أعلن عن عرضه لمبلغ (50) مليون، وهذه تمثل كارثه في ظل حالة الضبابية وعدم وجود شفافية بمزادات بيع الدولار".